مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

فرقة البحث: جيوسياسية الموارد الطبيعية في منطقة المغرب العربي

بالتعاون مع:

فرقة البحث PRFU: السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي المغاربي وجنوب الساحل: الفرص و التحديات

فرقة البحث PRFU: الرهانات الجيواستراتيجية في افريقيا وانعكاساتها على الأمن الجزائري

فرقة البحث PRFU: أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية - الجزائرية: آليات تفعيل الدور الطاقوي الجزائري في حوض المتوسط

تقرير حول الندوة الوطنية:

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي
(التحديات، الإدراكات، الرؤى والاستراتيجيات)

يوم: الأربعاء 20 نوفمبر 2024

نظّم مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بالتعاون مع فرقة البحث PRFU السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي المغاربي وجنوب الساحل: الفرص والتحديات، فرقة البحث PRFU الرهانات الجيواستراتيجية في افريقيا وانعكاساتها على الأمن الجزائري، وفرقة البحث PRFU: أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية-الجزائرية: آليات تفعيل الدور الطاقوي الجزائري في حوض المتوسط؛ ندوة وطنية حول: " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي، (التحديات، الادراكات، الرؤى والاستراتيجيات) " يوم الأربعاء 20 نوفمبر 2024

مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

تمّ افتتاح أشغال الندوة، في "قاعة الاجتماعات"، بآيات من الذكر الحكيم، تلاها الاستماع للنشيد الوطني، ثمّ تقدّم السيد مدير المدرسة الوطنيو العليا للعلوم السياسية الدكتور زكرياء وهبي لإلقاء كلمته الافتتاحية،حيث ثمن اهتمام المخبر بمثل هذه المواضيع التي من شأنها أن تقدم الاضافة الى البحث العلمي، وكذا استفادة صناع القرار من مخرجات الندوة الوطنية خاصة وأنّها تعنى بالسياسة الخارجية الجزائرية في محيطها المغاربي والساحلي.

تلاها كلمة نائب المدير المكلف بالتكوين في الدكتوراه والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار وترقية المقاولاتية، الدكتور عامر ناصر الذي أكّد على أهمية الموضوع بالنسبة للأكاديميين والبحثين وحتى صناع القرار باعتبار المؤسسة الجامعية ركيزة أساسية تساهم في صناعة القرار.

ثم كلمة مدير المخبر الأستاذة الدكتورة ابتسام أوعشرين، التي رحبت بالحضور وأثنت على الاهتمام الواسع الذي يبديه طلبة المدرسة في مختلف الأطوار بالمواضيع التي يطرحها ويقدمها المخبر للنقاش، سيما وأن الموضع هذه المرة مرتبط بالدولة الجزائرية باعتبارها دولة مؤثرة وفاعلة في محيطها الاقليمي.

قدّم رئيس الندوة الوطنية الاستاذ الدكتور علي لراري، كلمته التي أكّد فيهاعلى أهمية هذه الفعاليات في خدمة مصالح الدولة ومواجهة التحديات التي يعيشها الوطن. وأشار بعد ذلك إلى أن الوصول إلى سياسة خارجية رشيدة يتطلب إدراكا واعيا ومعرفة معمقة، لذلك ينبغي أن يساهم كل متدخل في تسليط الضوء على جانب من جوانب هذه السياسة وفضاء من فضاءاتها المتعددة. كما تمت دعوة أساتذة من مختلف جامعات الوطن لتنويع الآراء وتقديم رؤى مختلفة، مما يسهم في إثراء النقاش وتحقيق فهم أوسع للموضوع. مجددا شكره لجميع المشاركين والمستمعين، ومعبرًا عن تقديره لمساهماتهم الفعالة التي كانت محورية في إنجاح هذه الندوة.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر
البحث في السياسات
العامة و التحديات التنموية
و الأمنية في بلدان
المغرب العربي

افتتح الأستاذ الدكتور لطفي خياري فعاليات الجلسة الأولى متحدثا عن أهمية الفضاء الساحلي والمغاربي بالنسبة للجزائر، مؤكدًا أن الجزائر ليست بمنأى عن ما يحدث في هذه المنطقة، بل هي جزء أساسي منها. هذا الفضاء يؤثّر بشكل كبير على أمن الجزائر الوطني واقتصادها في ظل التحديات الأمنية والاجتماعية والمناخية المتزايدة. ومع ذلك، الجزائر ليست الوحيدة المتأثرة بهذه التحديات، بل هناك تنافس دولي في المنطقة، في هذا السياق؛ تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية على الثوابت، لكن التغيرات المتسارعة تفرض ضرورة التأقلم مع المصالح المتغيرة، بما يضمن الحفاظ على مكانتها وتعزيز دورها ومن خلال هذه الندوة، حاول المتدخلون تسليط الضوء على هذه النقاط الهامة، ومحاولة ضمان وصول هذه الرسائل إلى من هم في مواقع التأثير، وعدم حصرها داخل القاعة، بل ضرورة تبنيها وتطبيقها على أرض الواقع كذلك.

جاءت المداخلة الأولى بعنوان: تأثير الإرث النوفمبري في توجهات الديبلوماسية الجزائرية تجاه فضائها الإقليمي، إذ اعتبرت المتدخلة الجزائر واحدة من أبرز القوى الإقليمية في المنطقة المغاربية وأفريقيا جنوب الصحراء، حيث تتمتع بدبلوماسية نشطة وفعالة تستند إلى إرث ثوري قوي.

بعد الاستقلال، تم تأسيس دبلوماسية الجزائر على مبادئ ثورية حددتها مواثيق وطنية هامة، مثل بيان أول نوفمبر، وميثاق الصومام، وميثاق طرابلس، التي أكدت على ضرورة الوحدة المغاربية ودعم حركات التحرر. وقد ترسخت هذه المبادئ في مواثيق الدولة الجزائرية، مثل ميثاق طرابلس ١٩٦٢ ودستوري ١٩٨٩ و١٩٩٦.

تعتمد الجزائر في ذلك على مبادئ أساسية في سياستها الخارجية، مثل دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، التعاون بين دول الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحل النزاعات بالطرق السلمية. كما تميزت الدبلوماسية الجزائرية بقدرتها على تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، ودعمت القضايا العادلة، مما جعلها قبلة للثوار والأحرار في العالم.

أما المداخلة الثانية التي جاءت بعنوان السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة المغاربية: بين الثوابت والتكيف مع إكراهات البيئة، فأكد خلالها المتدخل أن الجزائر تعيش في بيئة متسارعة ومعولمة، حيث أصبحت العزلة ضربًا من ضروب الخيال، بحيث يجب أن نكون على جهوزية في كل وقت لمواجهة التهديدات غير الاعتيادية. واعتبر المتدخل أننا نعيش في منطقة جغرافية شديدة الحساسية، خاصة منذ ٢٠١٠، مما يجعلنا عرضة لتهديدات أمنية متنوعة. ومنذ ٢٠١٩، شهدت الجزائر عودة قوية لدبلوماسيتها، مع سعيها لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية في محاولة للتموقع وسط هذه التجاذبات والصراعات.

وفي ظل التهديدات المتزايدة هناك كذلك هجمات سيبرانية تستهدف البلاد بشكل متسارع. ما يقتضي أن نكون متفطنين دوما، فالتهديدات الأمنية تستدعي استجابة سريعة وفعالة، خاصة في المناطق الحدودية. ولتنمية هذه المناطق أهمية كبيرة، فهي تحتاج إلى تنمية تساهم في استقرارها الأمني والاقتصادي. كما أن الوحدة الأساسية للأمن هي المواطن، الذي يجب أن يكون جزءًا من خطة تعزيز الأمن الوطني والمساهمة في تحقيق الاستقرار. وفي ظل هذه التحديات، يصبح فصل الداخل عن الخارج مسألة وهمية، حيث أن الأمن الوطني يتأثر بشكل مباشر بالوضع الإقليمي والدولي. وأخيرًا، يجب أن تصبح السياسة الخارجية حسب المتدخل عاملاً من عوامل الأمن لضمان الاستقرار وحماية السيادة الوطنية.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

جاءت المداخلة الثالثة بعنوان: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول المغاربية: بين إكراهات المبادئ وتضخم الهواجس الأمنية، واعتبر فيها المتدخل السياسة الخارجية الجزائرية جزءًا من السياسة العامة وانعكاسًا مباشرًا للسياسات الداخلية. كما حاجج أن الجزائر تواجه مجموعة من التحديات، أبرزها صعوبة السيطرة على الحدود الشاسعة التي تشكل هاجسًا أمنيًا، وقضية الصحراء الغربية التي تعتبر قضية تصفية استعمار. كما تواجه الجزائر تهديدات مثل الإرهاب العابر للحدود، والهجرة السرية التي تمر عبر أراضيها، فضلاً عن التغلغل الصهيوني في المنطقة.

في مواجهة هذه التحديات، اعتبر المتدخل أن الحلول العسكرية غير كافية، بل يجب التركيز على التنمية كوسيلة لمواجهة الأزمات. كما نجحت الجزائر في منع انتقال الفوضى إلى حدودها خلال ثورات ما يسمى بالربيع العربي من خلال تعزيز الديمقراطية. كما رفضت الجزائر التدخلات الخارجية في تغذية الأزمات وواصلت رفض التطبيع مع الكيان، محاولة الوقوف في وجه المد الصهيوني، مع دعمها الثابت للقضية الفلسطينية، خصوصًا من خلال عضويتها في مجلس الأمن. وأخيرًا، تواصل الجزائر حسب المتدخل دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، مما يعكس التزامها بالقضايا العادلة في المنطقة.

جاءت المداخلة الثالثة بعنوان: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول المغاربية: بين إكراهات المبادئ وتضخم الهواجس الأمنية، واعتبر فيها المتدخل السياسة الخارجية الجزائرية جزءًا من السياسة العامة وانعكاسًا مباشرًا للسياسات الداخلية. كما حاجج أن الجزائر تواجه مجموعة من التحديات، أبرزها صعوبة السيطرة على الحدود الشاسعة التي تشكل هاجسًا أمنيًا، وقضية الصحراء الغربية التي تعتبر قضية تصفية استعمار. كما تواجه الجزائر تهديدات مثل الإرهاب العابر للحدود، والهجرة السرية التي تمر عبر أراضيها، فضلاً عن التغلغل الصهيوني في المنطقة.

في مواجهة هذه التحديات، اعتبر المتدخل أن الحلول العسكرية غير كافية، بل يجب التركيز على التنمية كوسيلة لمواجهة الأزمات. كما نجحت الجزائر في منع انتقال الفوضى إلى حدودها خلال ثورات ما يسمى بالربيع العربي من خلال تعزيز الديمقراطية. كما رفضت الجزائر التدخلات الخارجية في تغذية الأزمات وواصلت رفض التطبيع مع الكيان، محاولة الوقوف في وجه المد الصهيوني، مع دعمها الثابت للقضية الفلسطينية، خصوصًا من خلال عضويتها في مجلس الأمن. وأخيرًا، تواصل الجزائر حسب المتدخل دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، مما يعكس التزامها بالقضايا العادلة في المنطقة.

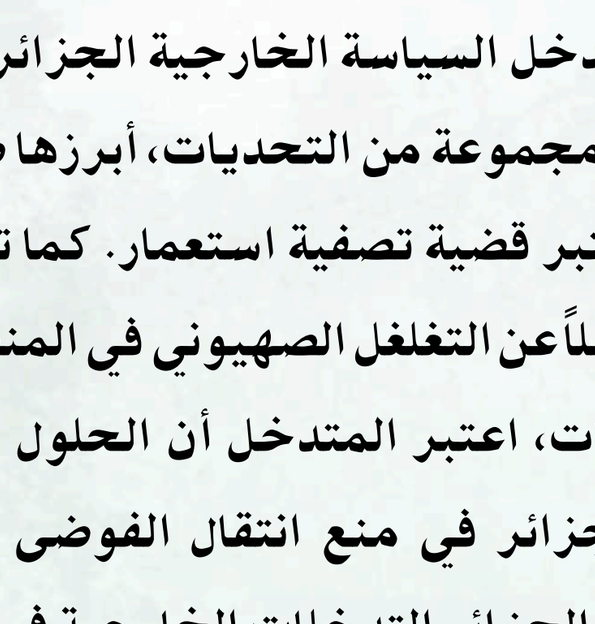

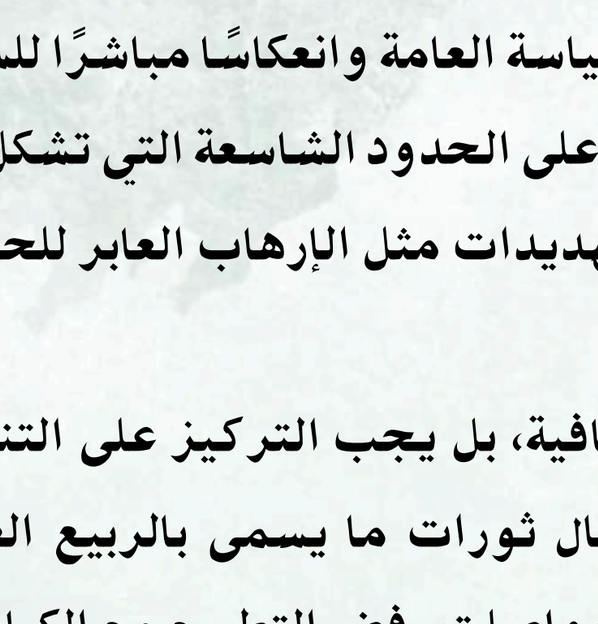

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر
البحث في السياسات
العامة و التحديات التنموية
و الأمنية في بلدان
المغرب العربي

اختتمت الجلسة الأولى بالمداخلة الرابعة التي جاءت بعنوان: دور الديبلوماسية الجزائرية في إلغاء قرار منح الكيان الصهيوني صفة عضو مراقب داخل الاتحاد الافريقي، إذ أكّد المتدخل أن الجزائر لعبت دورًا محوريًا في مواجهة مساعي الكيان الصهيوني للتغلغل داخل الاتحاد الإفريقي، هذا الكيان الذي استغل حاجة الدول الإفريقية للمساعدات الاقتصادية والتقنية لتعزيز نفوذه.

وكان قد أثار مقترح قبول الكيان كعضو مراقب جدلًا واسعًا داخل الاتحاد، ما دفع الجزائر إلى تشكيل لجنة معارضة قدمت توصيات بإلغاء هذه الصفة. كما تبنت الجزائر مبادرة لتعديل ميثاق الاتحاد، تمنع انضمام أعضاء من خارج القارة. في سياق استعادة دورها الإقليمي. إضافة إلى أن الجزائر ساهمت بشدة في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين إفريقيا والعالم العربي، مؤكدة رفضها لاستغلال الكيان الصهيوني الإمكانيات الاقتصادية للقارة ومصالحها النفطية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في ظل غياب سياسات عربية موحدة لمواجهة هذا المد.

في المقابل شهدت الجلسة الثانية التي ترأّسها الدكتور عامر ناصر نوعية في الطرح حيث أشار رئيس الجلسة إلى الأهمية التي تتمحور حولها المداخلات النوعية لهذه الجلسة، وقدم بعدها مباشرة الكلمة الى المتدخلين، لتقديم مداخلاتهم المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية.

افتتحت الجلسة بالمداخلة الأولى التي جاءت بعنوان: "نحو بناء فضاء تعاوني مغاربي، التحديات والرهانات". تمحورت المداخلة حول أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للجزائر التي تسعى الى شراكات إستراتيجية فيها، وهي الرؤية التي تعيقها عوامل متعددة من أهمها الاختلالات في طبيعة النظم السياسية لدول المنطقة، الاختلاف في الرؤى السياسية لدول المنطقة، مشيرا إلى أن مايجمع الدول المغاربية كثير، لكن مايفرقها أقوى.

ثم تطرق الدكتور الى التهديدات الداخلية الاقتصادية والامنية التي تواجه دول المنطقة المغاربية على حدى مشيرا إلى مسألة تطبيع المخزن، والتخوف من تطبيع دول أخرى في المنطقة بسبب المنظومة الهشة لديها، وكذلك مستقبل القضية الصحراوية في ظل فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية. وتطرق الدكتور الى التهديدات الخارجية التي كان أهمها حسبه تهديد الاختراق الصهيوني في المنطقة وتعاونه مع المخزن، والمخططات الصهيونية الموجهة للإخلال بأمن الجزائر.

أما المداخلة الثانية التي جاءت بعنوان: "المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمة السياسية في مالي: التحديات والرهانات"، فقد بدأها المتدخل بتأكيده على الأزمة السياسية المعقّدة التي تشهدها دولة مالي، والتي تبرز في إقليم أزواد، والتهميش الذي يتعرض له الطوارق من طرف السلطة المركزية، مقدما محطات كرونولوجية لتطور الأزمة المالية منذ اندلاع الثورة المحلية في كيدال سنة ١٩٦٣ الى غاية الانقلاب العسكري الاخير الذي زاد شدة الانقسام حدة، مشيرا إلى أن أهم عاملين في هذا الانقسام هو فشل بناء الدولة في مالي، والتدخل الخارجي للدول الكبرى الذي زاد التوترات في المنطقة.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر
البحث في السياسات
العامة و التحديات التنموية
و الأمنية في بلدان
المغرب العربي

كما أشار المتدخل إلى أن الوضع في مالي يؤثر على الأمن القومي الجزائري، حيث أن درجة الارتباط بين الجزائر ومالي كبيرة، من خلال الحدود المشتركة الطويلة المهمة، والارتباط العرقي، التاريخي، والديني. حيث تطرق إلى الدور الجزائري من خلال الوساطة الجزائرية في مالي منذ اتفاقية جانت ١٩٩٠ وصولا إلى اتفاق ٢٠١٥.

ونبّه المتدخل إلى وجود تحديات تواجه المقاربة الجزائرية في مالي، تتمثل في صعوبة تطبيق الحلول السلمية في بيئة صراعية، الهشاشة السياسية لمالي، ومسألة التدخل الأجنبي وهو ما يجعل من الضروري للجزائر إعادة النظر في مقاربتها نحو الأزمة المالية.

جاءت المداخلة الثالثة بعنوان "التحدي الروسي في منطقة الساحل والاستجابة الجزائرية": تطرق المتدخل الى أن المتغيرات التي تحكم الاستجابة الجزائرية للتحدي الروسي في منطقة الساحل تتمثل في جيوبوليتيك الغاز، الحرب الروسية الأوكرانية، والعلاقات الجزائرية الروسية.

وأشار المتدخل إلى عدة نقاط فيما يخص هذه الاستجابة الجزائرية:

✓ تقييم صانع القرار الجزائري للعلاقات الجزائرية الأوروبية في ظل تذبذب تدفق الغاز الروسي نحو أوروبا بسبب الحرب الروسية الاوكرانية.

✓ اعتبار ايطاليا أكبر المستفيدين من الغاز الجزائري في هذه الفترة بعد توتر العلاقات الجزائرية الاسبانية، وما تمخض عن هذا من اتفاقيات ثنائية مع ايطاليا في شتى المجالات.

✓ العلاقات الجزائرية الروسية تاريخيا كانت علاقات تقنو-عسكرية، وكذلك كانت في شكل مساعدات روسية للجزائر في عدة ملفات.

✓ الموقف الروسي في منطقة الساحل سبب توترات في علاقاتها مع الجزائر، خاصة في ظل دعم روسيا للانقلابيين في الازمة المالية عسكريا عبر ميليشيات فاغنر.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

أما المداخلة الرابعة والأخيرة المعنونة: "هل نحتاج إلى مراجعات كبرى للسياسة الخارجية الجزائرية": فأشار فيها المتدخل إلى اضطرار الجزائر لامتلاك سياسة خارجية نشطة في منطقة الساحل والمغرب العربي نظرا للأحداث والتحديات التي تشهدها المنطقة.

ونبه الأستاذ إلى عدة عوامل تحكم قوة السياسة الخارجية للدول:

✓ الظروف الداخلية للدول هي التي تصنع صورتها الخارجية.

✓ لا يمكن الفصل بين السياسة الخارجية والداخلية، فالسياسة الخارجية هي مرآة للسياسة الداخلية.

✓ يجب الاهتمام بشتى انواع القوة، وليس القوة العسكرية فقط.

✓ ضرورة أن تكون للسياسة الخارجية الجزائرية رؤية مستقبلية من أجل مواجهة التحديات.

✓ الانكشاف في المجتمع الجزائري سيؤدي الى تهديد الأمن الوطني، فالمواطن هو أساس الأمن القومي الجزائري.

✓ القوة الاقتصادية ذات اهمية بالغة لتكون سياستنا الخارجية الجزائرية فاعلة.

واختتمت أشغال الندوة بتلاوة التوصيات من قبل رئيس اللجنة العلمية للندوة الوطنية الدكتور هيشام داود الغنجة وتمثلت أهم التوصيات في النقاط التالية:

✓ التمسك بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع إضفاء شيء من المرونة في التعامل مع القضايا الإقليمية، خاصة ما تعلق بمبدأ عدم التدخل.

✓ تعزيز الجبهة الداخلية للجزائر بحكم أن السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية.

✓ إيلاء أهمية قصوى للمنظومة الإعلامية وأدوات القوة الناعمة دفاعا عن مواقف الجزائر والتسويق لهاته المواقف محليا وإقليميا ودوليا.

✓ دعم النشاطات العلمية التي تعنى بمعالجة قضايا السياسة الخارجية، والتمكين لإنشاء مراكز بحث متخصصة في هذا الشأن، وربط هذه المراكز بصناع القرار.

✓ تعزيز تواجد الجزائر في إفريقيا، و في دول الساحل خصوصا من خلال سياسات وبرامج تنموية و مشاريع اقتصادية، للتموقع في مواجهة الأجندات المعادية و المنافسة، و لاستئصال التهديدات التقليدية كالهجرة غير الشرعية و الجريمة العابرة للحدود.

✓ يتوجب على الجزائر إعادة النظر في طبيعة مقاربتها في إدارة الأزمة المالية، وما يتناسب والمعطيات الجديدة، خاصة التدخلات الأجنبية في المنطقة.

✓ استعمال الدبلوماسية الموازية في المنطقة المغاربية والإفريقية كوسيلة ضغط لتمرير سياسة الجزائر والدفاع عن مصالحها في المنطقة.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر
البحث في السياسات
العامة و التحديات التنموية
و الأمنية في بلدان
المغرب العربي

مخبر السياسات العامة
والتحديات التنموية والأمنية
في المغرب العربي

تقرير حول الندوة الوطنية:

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي
(التحديات، الإدراكات، الرؤى والاستراتيجيات)

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي